عملية التحول الديمقراطي في فلسطين
المتغيرات المؤثرة و المعوقات

د. نايف أبو خلف

مقدمة

شكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عـام 1994 و بدايـة تشـكيل النظـام السياسـي الفلسطيني بعد أوسل صاحب بداية أول تجربة حكم فلسطيني، توقعات وآمال كبيـرة فـي قـدرة الفلسطينيين على إقامة نظام حكم ديمقراطي يكون نموذجا يحتذى به في المنطقة العربيـة التـي يعاني من كافة أشكال الاضطهاد والاستبداد، ويكون كذلك خطوة نحو تمكـين الفلسـطينين مـن ممارسة حقوقهم المشروعة في الآستقلال والتحرر الوطنيين و والتي تشمل ممارسة خقهـم فـي تقرير المصير وأقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني و وحقهم في العـودة الـى ديارهم وبيوتهم التي شرّدوا منها عام 1948.

ورغم الصعوبات والظروف غير المؤاتية والناجمة بشكل رئيس عن استمرار الاحـلال وغياب السيادة الاقليمية الكاملة لهم علي الأرض، نجح الفلسطينيون في أقامة مؤسسات سياسـية عامة في المجالات التنفيذية والتشريعية القضائية. كما نجحوا في وضع العديد مـن التشـريعات القانونية التي طالت العديد من أوجه عديدة في شتى مجالات الحياة المدنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ربما يكون اصدار قانون الانتخابات الديمقراطية التي مكنت من اجراء أول انتخابـات رئاسية وتشريعية في مطلع عام 1996، شهد لها المرافبـون الـدوليون والمحليـون بالنزاهـة والحيادية.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة عملية التحول الديمقراطي في فلسطين منذ تشأة السـلطية الوطنيـة الفلسطينية وحتى نهاية عام 2006، خلال هذه الفترة مرّت مسيرة التحول الديمقراطي الفلسطيني

لمراحل مختلفة و وشهدت متغيرات مؤثرة وهامة كان لها تأثيراتها علـى العمليـة الديمقراطيـة إيجابا أحياناً, وسلبا أحيانا أخرى.

محتويات الدراسة:

تتناول الورقة دراسة ثلاثة مواضيع رئيسية:

الموضوع الأول:

يستعرض معاني الديمقراطية، والأسس أو المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليهـا نظـام الحكـم الديمقراطي، كما يغطي هذا الموضوع متطليات قيام ممجتمع ديمقراطي.

الموضوع الثاني:

ويتناول النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو, ويركز على مظاهر التحول الديمقراطي والتغيرات التي شهدتها الحياة السياسية الفلسطينية و التي كان لها تأثيراتها المباشرة أو غير المباشرة علـى المسيرة الديمقراطية.

الموضوع الثالث:

ويدرس معيقات التحول الديمقراطي الفلسطيني, أي تحديد تلك المؤثرات التي تعيق تحقيق تقـدم في مسيرة التحول الديمقراطي, وأخيرا تقدم الدراسة توصيات بأن الكيفية التي يمكن للفلسـطينين أن يواجهوا فيها تلك التحديات والتغلب عليها.

أولا: معاني الديمقراطية ومرتكزاتها ومبادئها:

تعرف الديمقراطية ببساطة بأنها نظام للحكم, ويراها آخرون بأنها طريقة في الحياة أيضاً, يتسـع مفهومها ليشمل كافة النظم السياسية والآجتماعية والآقتصادية داخل المجتمع.

مصطلح الديمقراطية مشتق من الكلمة الآغريفية ديمو: وتعني الشعب, وكلمة (كراسي) وتعني حكم الشعب .(The rule of the people)

ومع مرور الزمن اضيف لهذا المعنى التقليدي للديمقراطية معان كثيرة ومنوعة مستوحاة من المعنى التقليدي للديموقراطية نفسه, ولا تخرج بأي حال عن جوهرم, فأصبحت الديمقراطية تعني وجود نظام للحكم يكون فيه الشعب هو صاحب السيادة الفعلية, ويكون هو مصدر السلطات, والتي يمارسها حكام يمثلون الشعب يجري انتخابهم عبر انتخابات حرّة نزيهة و ويحكمون وفق مجموعة من المبادىء التي تشكل مرتكزات نظام الحكم الديمقراطي, وعلى رأسها مبدأ سيادة القانون والذي يعني المساواة أمام القانون الذي يخضع له الجميع حكاما أو محكومين.

ويتفرّع عن هذا المبدا حكم القانون, أي خضوع المسؤولين العامين في الدولة لحكم القانون أثناء ممارستهم للسطلة السياسية وخضوعهم كذلك لمبدأ الشفافية والمساءلة في ممارسة مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم المنصوص عليهات في القانون, و يتفرع عن مبدأ سيادة القانون مبدأ استقلال القضاء ونزاهته في تفسير وتطبيق القانون من أجل النظر في دستورية القوانين والأنظمة واللوائح وفي الفصل في المنازعات بين الأفراد وتحقيق العدالة.

ويشكل مبدأ فصل السلطات أحد المرتكزات الأساسية الإضافية لنظام الحكم الديمقراطي, هو يعني أن تتوزع وظائف الدولة الرئيسية التنفيذية والتشريعية والقضائية على هيئات حكومية مستقلة ومتوازنة تراقب كل منها عمل الأخرى.

يعمل فصل السلطات على عدم تركيز السلطة بيد جهة واحدة, ويحول بالتالي دون إساءة استخدام السلطة ويمنع الاستبداد.

ومن مرتكزات نظام الحكم الديمقراطي مبدأ التداول السلمي للسلطة وبالتالي يشكل التغيير السياسي أو الحكومي أحد أبرز متطلبات النظام الديمقراطي. ويكون ذلك عبر انتخابات سياسية عامة حرّة ونزيهة يشارك فيها كافة أفراد الشعب المؤهلين قانونيا ويتمكنون خلالها من اختيار

ممثليهم الشرعيين ليمارسو السلطة كوكلاء للشعب, ولتحقيق المصالح القومية العليا للشعب, وتوفير الأمن والطمأنينة والاستقرار, وتحقيق الرخاء والتقدم الاجتماعي والاقتصادي وأهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

إن إقامة نظام حكم ديمقراطي لا يكتمل إلا إذا اتخذ النظام الضمانات الكافية والكفيلة لحماية وصون الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كافة المواطنين على اساس العدل والمساواة, دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس (النوع الاجتماعي).

ويقف على رأس هذه الحقوق المشاكل السياسية في اتخاذ القرارت المصيرية والتأثير في عملية صنع القرار السياسي والتشريعات والبرامج وتنفيذ السياسات العامة. وتتضمن المشاركة السياسية حقوق متفرقة كالحق في تولي المناصب العامة وحق المواطنين في التوظيف حسب الكفاءة والجدارة على اساس المساواة والمنافسة الحرة العادلة.

وتعتبر ممارسة المواطنين لحرياتهم في المجتمع وفي تشكيل التنظيممات السياسية, وجماعات المصالح والاتحادات والنقابات والانتماء إليها تجسيدا لممارسة حقهم في المشاركة السياسية. وهناك مجموعة حقوق أخرى يجب حمايتها وتوفيرها في أنظمة الحكم الديمقراطية, و تتنوع هذه الحقوق التي تغطي مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية, ومنها الحق في الحياة والتملك والحرية, والحق في التعليم وفي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى, إضافة إلى الحق في العيش بكرامة إنسانية, وفي العيش اللائق من توفير مستلزمات الحياة الضرورية, وكذلك الحق في التنمية وغيرها الحق في الإطلاع والحصول على المعلومات.

من الحقوق الأساسية والتي يجب أن يكفلها الدستور ويصونها عملا والتزاما بالإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وهناك مجموعة حريات اساسية يجب توفيرها وضمانها, والتي لا تقوم الديموقراطية دونها, ومنها حرية الرأي والتعبير, وحرية العقيدة وممارسة

الشعائر الدينية, حرية المجتمع, وتشكيل الأحزاب السياسية والتنظيمات المجتمعية الأخرى, وحرية الانتماء السياسي لتلك التنظيمات, حرية الإعلام والنشر.

إن قيام مجتمع مدني فاعل ومؤثر في الحياة السياسية سشكل أحد ابرز المظاهر الديمقراطية وكذلك أحد متطلباتها في نقس الوقت.

إن مفهوم الديموقراطية كنظام للحكم, وطريقته في الحياة, تقتضي وجود ثقافة ديمقراطية تؤمن بمجموعة من القيم السياسية والاجتماعية, تعمل على تعزيز وتقوية الديموقراطية من جانب والحفاظ على المنجزات والمكتسبات الديموقراطية التي تحققت من جانب لآخر, ومن هذه القيم التعددية السياسية والتسامح.

الأولى تعني الإقرار بالمصالح المتعددة والمتضاربة للمواطنين وحق المجتمع بكافة أشكاله وفئاته الانتماء الى التنظيمات السياسية والأحزاب التي تعبر عن مصالح تلك الفئات.

التعددية السياسية أصبحت ترمز للتعددية الحزبية, والتي هي من متطلبات توسيع دائرة المشاركة السياسية للأفراد وتعزيز فكرة المواطنة والانتماء للوطن.

أما التسامح فيعني القبول وأحترام الآخر, وتقبل الخلافات العقائدية والفكرية والإيديولوجية والتعايش السلمي , واحترام حقوق ومصالح الأقليات والفئات المستضعفة في المجتمع.

ثانيا: النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو

تجربة الحكم الفلسطيني كظروف غير مواتية ومعاكسة. جاء قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 نتيجة اتفاق اعلان المبادىء (أوسلو) الذي تم التوقيع عليه في واشنطن عام 1993 شكلت الاتفاقيات المرحلية اللاحقة (اتفاقية طابا) في عام 1995 المرجعية القانونية لسلطة الفلسطينية من ناحية البنية والصلاحيات والولاية. (فقد تقلدت السلطة مسؤولياتها في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد (ظروف استثنائية) تمثلت في الاحتلال الإسرائيلي وغياب السيادة, كان من المتوقع من

السلطة في ظل هذه الظروف أن تبني مؤسسات عامة قادرة على تحقيق وتعزيــز حكــم صـــالح ومظام سياسي ديموقراطي ومجتمع مدني قائم على التعددية واقتصاد السوق الحر (1), ومع ذلك عملت السلطة في ظل امكانيات ناقصة وولاية محدودة والتزامات أمنية تجاه إسرائيل.

(1) تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية حول تقوية وتعزيز مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية, مركز البحوث نابلس 1999.

حققت السلطة الوطنية انجازات متواضعة على صعيد معركة البناء, أقامــت مؤسســات عامة حققت مستويات من توقير الخدمات, حيث تشير احصائيات الى ارتفاع مؤشرات اجتماعيــة واقتصادية رئيسية في تلك الفترة, توفير التعليم والصحة, صياغة تشريعات, وربما يكــون تبــين واصدار قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية في مطلع عــام 1996 أحــد ابــرز الإنجــازات الديموقراطية في هذه المرحلة مع بعض التحفظات.

ورغم ذلك فقد واجهت السلطة الوطنية في تلك المرحلة تحديات كبيرة في عمليــة البنــاء المؤسسي والتي تأثرت بعوامل خارجية عن سيطرة السلطة الفلســطينية (1-أوســلو2- م ت ف 3_السياسة الإسرائيلية 4-الأسرة الدولية المانحة للمساعدات)

شهدت تجربة الحكم الفلسطيني منذ بداينها وحتى عام 1999 نواقص كبيرة فــي مســيرة التحول الديموقراطي في دراسة أجراها فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكــاردو (رئــيس وزراء فرنسا الآسبق) وبرعاية مجلس العلاقات الخارجيــة, والصــادر عــن مركــز البحــوث والدراسات في نابلس عام 1999واشتملت على تقييم تجربة الحكم الفلسطيني خلال الخمس سنوات من المرحلة الانتقالية على إنشائها, وحاولت الدراسة تشخيص التحديات التي واجهتها السلطة فــي عملية البناء المؤسسي والصعوبات التي تميز عمل المؤسسات الفلسطينية, وتقديم التوصيات حول كيفية مجابهة تلك التحديات والنواقص في عملية التحول الديموقراطي خلال تلك المرحلة, والتــي

من أهمها: غياب وثيقة دستورية (أو قانون أساسي) يبين المبادئ الأساسية للحكم وتوزيع الوظائف, والفصل والاستقلالية والمساءلة.

كان هناك تركيز واسع للسلطة الرئاسية في الحكم كان هناك تهميش لدور المجلس التشريعي حيث لم يتمكن من أداء دوره الرقابي في مراجعة الميزانية (التأخير في تقديم الموازنة العامة) ، وغياب الدور الرقابي للمجلس التشريعي على السلطة التنفيذية ،حققت السلطة القضائية والتي لم تعطي الاهتمام الذي تستحق , وبقيت في حالة سيئة , حيث كانت السلطة القضائية بلا مجلس قضائي أعلى ومستقل , وكان القضاة يعينون بمراسيم رئاسية.

كان هناك تجاهل للعملية الديموقراطية في أبعادها المختلفة، كان هناك اتهامات بتكرار الإساءة إلى حقوق الإنسان وعدم مراعاة الإجراءات القانونية المعمول بها, وتعدد الأجهزة الأمنية والتداخل في الوظائف والمسؤوليات.

مرحلة ما بعد انتفاضة الآقصى 2000

أدى فشل محادثات الوضع الدائم التي رعتها الولايات المتحدة في كامب ديفد في صيف عام 2000 والى اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين والاسرائليين, وبداية مرحلة جديدة في التاريخ الوطني الفلسطيني, تفاقم أحداث, وتبعات التغيرات الإقليمية والدولية, والاجتياحات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية في نيسان 2000, خلقت أوضاعا أمنية وسياسية وظروف اقتصادية واجتماعية صعبة على الشعب الفلسطيني, كان أبرز تلك الاوضاع محاصرة القوات الإسرائيلية لمقر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في المقاطعة في رام الله, والمبادرة التي اطلقها الرئيس الامريكي في أعقاب الاجتياحات الإسرائيلية في حزيران 2002 والتي سميت بخطة خارطة الطريق, والتي طالب الفلسطينين بالتزامات أمنية وساسية تمثلت بوقف مظاهر العنف والإرهاب, وإدخال إصلاحات سياسية وإدارية وقضائية ومالية واقتصادية على النظام السياسي الفلسطيني كخطوة نحو التوصل الى الحل القائم على دولتين.

تشبثت القيادة الفلسطينية تحت وطأة الظروف والضغوط الدولية باستراتيجية إصلاح اشتملت على استحداث منصب رئيس وزراء فلسطيني مسؤول وكذلك صياغة وثيقة دستورية للحكم, وتوحيد الحسابات المالية في حساب موحد تشرف عليه وزارة المالية وكذلك توحيد وتقليص عدد من الأجهزة الأمنية على ثلاثة أجهزة.

ملاحظة: شكل العام 2005 تحولا ديمقراطيا في بنية الهيئات المحلية مع اكتمال أربعة مراحل انتخابية مما يعتبر انجازا ديمقراطيا هاما, خاصة وأن الانتخابات جرت بنزاهة وحيادية.

- دخول المرأة بشكل معقول الى المجالس البلدية يعتبر تطورا مما سيكون له الآثر الايجابي على المسيرة الديموقراطية

ملاحظة2: حكومة الوحدة الوطنية شكلت مطلبا حيويا للخروج من المأزق الديموقراطي.

شهدت السنوات التي تلت وفاة الرئيس الفلسطيني ياس عرفات في نهاية عام 2004, تغيرات كبيرة على صعيد الحياة السياسية الفلسطينية, مهدت إلى نقلة نوعية كبيرة على صعيد عملية التحول الديموقراطي, تمثلت بشكل أساسي في اقرار القانون الانتخابي المعدل وإجراء الانتخابات رئاسية وتشريعية محلية اتسمت بأعلى المعايير النزاهة و الشفافية, غير أن نتائج الانتخابات الشرعية والتي فازت فيها حماس بأغلبية كقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني, ومكنتها من تشكليل أول حكومة فلسطيني تغيب عنها فتح, وقد شكل تداول السلطة بطريقة سلسة أحد أبرز معالم التحول الديموقراطي الذي شهدته فلسطين. غير أن الفرحة بالعرس الفلسطيني لم يدم طويلا. والتي انتهت بعد سنة من الحصار والمعاناة والعزلة الى مواجهات دموية واقتتال بين الاخوة انتهى بحمد الله بالاتفاق مكة وتشكيل أول حكومة وحجة وطنية فلسطينية.

ثالثا: معوقات عملية التحول الديموقراطي الفلسطيني

يمكن التمييز بين توعين من هذه العوقات هناك معيقات خارجية واخرى داخلية:

1-وهي تتمثل بشكل رئيسي في الآحتلال الآسرائيلي وث سياسيات الآحتلال, تمارس إسرائيل المعوقات الخارجية:

سيطرتها على 71 %من الضفى الغربية وعلى حريكة الجمهور والبضائع و اضافة الى المسؤولية الآمنية بالكامل.

مارست إسرائيل سياسيات مدمرة للبيئة السياسية والآقتصادية وتالاجتماعية في فلسطين, من تدمير للسلطة الوطنية وأجهزتها ومؤسساتها وخاصة الاخهزة ألامنية وإضعافها، وكذلك تعطيل عمل المؤسسات العامة كالمجلس التشريعي ومنع التواصل بين الضفة والقطاع و واعتقال اعضائه.وكذلك عدد من الوزراء في السلطة تلوطنية الفلسطينية وكذلك فرض الحصار الاقتصادي والتجاري على لمدن الفلسطينية ، والعمل على تردي الآوضاع الآقتصادية وتفشي الفقر وارتفاع نسبة البطالة وتغيب قدرة السلطة على فرض الامن والنظام مسألة الانفلات الآمني وكذلك التضييق على مؤسسات التعليم والجامعات ، سياساتاسرائيل في الاغتيالات والآعتقالات وهدم المنازل , ومصادرة الاراضي واستمرار ساسات التهويد والاستيطان...

كل هذه الأمور تخلق بيئة غير مؤاتية لعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعطيل السلطة من القيام لمسؤولياتها على كافة الصعد الآمنية وألادلارية والخدماتية..

كان استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية آثار بالغة السوء على التنمية الإنسانية والديموقراطية، الاحتلال خنق الحرية وأعاق التنمية، فقد استمر انتهاك اسرائيل لحق الفلسطينين في الحياة خلال عمليات الآغتيال المباشر للقادة الفلسطينيين وقتل المدنيين خلال غارتها على مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة

كما واصلت إسرائيل انتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للفلسطينيين وتجلى ذلك في أعمال العقاب الجماعي والاعتقالات التعسفية والحبس والآغلاقات المتكررة، صعدت إسرائيل من سياسة هدم المنازل وتخريب الممتلكات وتجريف الآراضي وأدى ذلك الى تكبد الفلسطينيين خسائر اجتماعية وأقتصادية فادحة، فأصبح 58 %من الفلسطينين يعانون الفقر (تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على التنمية) تفشي البطالة وانتشار الفق هي المعيق الآكبر لعملية التحول الديموقراطي، لقمة ا لعيش تصبح هي الاولوية الآهم لدى المواطنين على القيم وألالولويات الأخرى.

هموم المواطن الفلسطيني تنحصر بشكل رئيسي في الفقر والبطالة والاحتلال والفساد والفوضى الداخلية والانفلات الآمني.. التوصل الى اتفاق سلام.. (المصدر: مركز البحوث والدراسات المسحية)

2- بيئة أقليمية ودولية معوقة: أثر المساعدات الدولية على اعاقة الديموقراطية، كان القرار الولايات المتحدة والآتحاد الآوروبي بقطع المساعدات المالية والحصار على المساعدات المالية التي تأتي من أطراف عربية وأسلامية اخرى، ومنع وصولها أثار سلبية على المسيرة الديموقراطية، حتة أن دولآ عربية شاركت في الحصار المفروض على العب الفلسطيني، قطع المساعدات الدولية والحصار المفروض هو بمثابة رفض لنتائج الديموقراطية في فلسطين (الكيل بمكيالين) وشكل انعكاسا للمأزق الديموقراطي التي توتجه تلك الدول.

المعوقات الداخلية:

هناك معوقات كثيرة مسرولة عن ضعف امكانية تطور العملية الديموقراطية فلسطينيا, ومنها:

أولا: إشكالية العلاقة بين المنظمة الفلسطينية والسلطة الوطنية أثرت سلبا على عملية البناء المؤسسي، وعلى تعزيز الحكم الصالح ومن ذلك: 1-الازدواجية بين مؤسسات المنظمة والسلطة

أعاقت تعزيز العناصر الأساسية للحكم الصالح وخاصة ممارسة الصلاحيات الدستورية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

أ_أولت السلطة الفلسطينية اهتمام كبير للعملية السياسية على حساب البناء المؤسسي

ثانيا: أطار أوسلو. انظر تقرير فريق العمل المستقل، وهذا أضعف المطالب العامة بحكم صالح وممارسة ديموقراطية

ب_مركزية القضايا الآمنية في العملية السلمية جاءت على حساب أولويات أخرى في الآلتزام الصحيح بحقوق ألانسان وسيادة القانون.

ثالثا:العقلية السائدة للقيادة الفلسطينية

ليس من السهل إحداث تغييرات بسرعة ودون عوائق في منزل تم إنشاؤها أصلا للقتال الحزبي، والطبيعة الفردية للبنى العسكرية وسرية عملية صنع القرارات وادارة الشؤون المالية.

رابعا: بيئة المجتمع السياسية :د.عليى الجرباوي

تحدد العوامل المشكلة للبيئة بثلاثة عوامل:

1-الوضع الساسي الحالي

2-الإرث السياسي الفلسطيني

3-الثقافة السياسية السائدة

فلسطين ليست دولة ذات سيادة، الشعب الفلسطيني يعيش في حالة من الشتات واختلاف البيئة مجتمعاته السياسية، وهذا أدى الى عدم تبلور مفهوم واضح للمواطنة لمعناها الآيجابي لدى الكثير من الفلسطينيين،

غياب الافق السياسي وتجميد العملية السملية شكلت عائقا أمام عملية التحول الديموقراطي، حيث تحتل ألاولى مكانة هامة في الحياة الفلسطينية على حساب الثانية.

انهاء الآحتلال وأقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والعملية السلمية والمبادرات العربية والدولية تحتل الصدارة في اهامامات وأولويات الفلسطينيين،

من المعيقات أيضا (الإرث السياسي الفلسطيني)

ما مدى ديموقراطية الأحزاب السياسية في فلسطين، لا يوجد لدينا حياة سياسية حزبية في فلسطين، الحية السياسية تهيمن عليها فصائل المقاومة الفلسطينية. إن هذا الوضع يولد نمطا يقوم على الوفاق الوطني والحوار والمحاصة لحل الخلافات، هذه الهيمنة تؤدي إلى غياب آليات فاعلة للمساءلة.

الآضرابات التي قام بها موظفو الخدمة المدنية اعتبرة سياسية وليست نقابية

كان الإغراق في تسييس المجتمع وهيمنة السياسية على مختلف مجالات الحياة السياسية الفلسطينية عاملا أعاق الديموقراطية، فبحكم تركز الصراع باتجاه الأطماع الصهيونية والإسرائيلية، وتمحور النضال الوطني حول قضايا سياسية، نمت الهولية السياسية الفلسطينية باتجاه البعد الوطني لتخفي أهمية الصراعات الداخلية والقضايا الخلافية الموجودة داخل المجتمع الفلسطيني، بمعنى أن كافة الجوانب الحياتية جيرت لخدمة القضية السياسية. الإغراق في التسييس أدى إلى تعزيز الانقسامات الفئوية والتي طالت كافة العلاقات المجتمعة والتي اصبحت تحددها العلاقات الفصائلية. كذلك أدت الفصائلية إلى ترعرع المزرعة السلطوية في مجرى الحياة السياسية ومنها الى مجالات الحياة الآخرى (ديموقراطية الفصائل) هي ظاهرة ايجابية لحل الأزمات ولكنها ليست كذلك في الحياة السياسية الآعتيادية.

- أدى التشديد على التسييس إلى تحويل جزء كبير من التنشئة الآجتماعية الى عملية تعبئة سياسية

-أدى التسييس إلى إهمال العمل المنظم سياسيا والذي يعتبر من ركائز الحياة الديموقراطية

وأخيرا.. أدى التسييس إلى إضعاف دور المجتمع المدني بكافة مؤسساته وتنظيماته من أن يلعـــب دورا فاعلا ومؤثرا في عملية التحول الديموقراطي الفلسطيني.

انتهى بحمد الله

===